نص ردن

▪ علاء حسن

عـرس الأنـبـار

احد اعضاء مجلس محافظة الانبار اكد ان المحافظة مقبلة على "عرس كبير" داعيا المواطنين الى التعبير عن فرحهم وسعادتهم، بالحدث العظيم المرتقب، واثناء حديث المسؤول في الحكومة المحلية لاحدى الفضائيات قال بالحرف الواحد ان: "ابناء الانبار كافة ينتظرون بفارغ الصبر والترقب موعد عرس محافظتهم في الايام القليلة المقبلة".

الانبار التي سبق ان لوح مجلس محافظتها بتشكيل الاقليم، من حق ابنائها واثناء عرسها ان يشكلوا حلقة واسعة لاداء رقصة "الجوبي" للتعبير عن الفرح الغامر بتطبيق وعود انجاز المشاريع الخدمية والقضاء على البطالة، وعقد صلح دائم مع حكومة المركز، بعد ان اوقفت حملة المداهمات والاعتقالات العشوائية،وعرس الانبار وبحسب المسؤول في الحكومة المحلية هو عقد جلسة مجلس الوزراء في مركز المحافظة.

العرس الانباري سيواجه عقبات محتملة، لان مدينة الرمادي ستكون خاضعة لاجراءات امنية مشددة لضمان توفير الاجواء المناسبة لعقد الجلسة، وعلى الرغم من عدم تحديد موعدها، فليس من المستبعد ان تلجأ المنظمات الارهابية الى استخدام اساليبها المعروفة لمنع الاحتفال بالعرس، وتهديد تلك الجماعات قد يرجح فرض حظر التجوال، او قطع الطريق بين المحافظة والعاصمة ومنع سير المركبات والعربات.

القوى السياسية المشاركة في مجلس المحافظة بينها خلافات لم تحسم بعد، والخلاف مع المركز هو الاخر بحاجة الى المزيد من الاجراءات لتطوير العلاقة بين الطرفين، وجعلها متينة وقوية وقادرة على تسوية ومعالجة كل المشاكل، ولاسيما ان المطالب بتشكيل الاقليم مؤجلة وخاضعة لطبيعة مجريات الاوضاع السياسية والازمة الراهنة.

بامكان الحكومة في بغداد ان تحقق "عرس الانبار" بحسب وصف المسؤول المحلي ليس عن طريق تشجيع المواطنين على اداء الجوبي، وانما من خلال القضاء على البطالة، ومكافحة الفساد والمفسدين، وتوفير الطاقة الكهربائية، وتعويض المتضررين من العمليات الارهابية، واطلاق سراح المعتقلين الابرياء غير المتورطين بارتكاب جرائم ضد المدنيين،او المتهمين بتنفيذ انقلاب عسكري بتشجيع ودعم من قوى اقليمية، والملف الاخر المهم في الانبار يتعلق بضباط الجيش السابق، وعناصر الاجهزة المنحلة، ومعالجة كل هذه الملفات في جلسة مجلس الوزراء المرتقبة، ستضمن استقرار الاوضاع الامنية، وتقضي على حواضن عناصر الجماعات الارهابية، ومعروف عن ابناء الانبار وفي مقدمتهم الراحل عبد الستار ابو ريشة انهم اصحاب صولة ملاحقة تنظيم القاعدة، وبصولتهم استطاعوا تأمين الطريق السريع الرابط بين العاصمة بغداد ومراكز حدود العراق الغربية .

للمحافظة اكثر من ممثل في مجلس النواب، وفي الحكومة لها اكثر من وزير بمعنى ان الانباريين حاضرون في السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلا عن وجودهم في اغلب القوى العراقية المشاركة في العملية السياسية، وابناء المحافظة، وانطلاقا من ايمانهم بالعملية الديمقراطية يريدون عرسا عراقيا، باحتواء الازمات وحسم الخلاف بين القادة العراقيين، بالاضافة الى تحسين القطاع الخدمي في محافظتهم، وهو لا يتحقق بجلسة مجلس الوزراء فقط وانما باجراءات جادة تتجاوز طريقة مهلة الـ (١٠٠) يوم او ترشيق الكابينة الوزارية، لاقامة العرس المنتظر ، ليصفق العراقيون للانجاز الحكومي، وهلا برجال الجوبي.

أعلنت عن ٩٠٠ مشروع ضمن خطة العام الحالي

بابل تهدد باتخاذ إجراءات حاسمة لتأمين الكهرباء

□ الحلة / إقبال محمد

احدى محطات كهرباء بابل

نائب محافظ بابل

هدد نائب محافظ بابل باتخاذ إجراءات حاسمة لتأمين الكهرباء للمحافظة في حال عدم زيادة حصتها من الطاقة، مشيرا إلى أن الحصة وبدلا من زيادتها خفضت، فيما أفاد بأن خطة العام الحالي تضمنت 900 مشروع، الحصة الأكبر منها لقطاع الكهرباء.

وقال المهندس علي عبد سهيل في لقاء خاص بـ"المدى": إن الحكومة المحلية تولي أهمية قصوى للكهرباء، وقد عقدت العديد من الاجتماعات مع مسؤولي هذ القطاع في بابل لغرض تدارس هذه الأزمة ووضع الحلول لها.وأضاف "قبل نحو أسبوعين التقت الحكومة المحلية بوزير الكهرباء ووعدنا بزيادة حصة المحافظة إلى ٣٠٠ ميكاواط خلال الشهر الجاري ليصبح برنامج القطع المبرمج بواقع ساعتي تشغيل وساعتي قطع، لكن بعد ٦/١٥ انخفضت حصة الكهرباء إلى ٢٠٠ ميكاواط وبواقع ساعة تشغيل و٣ قطع".

وأشار سهيل "اتصلنا بوزير الكهرباء وأبلغناه امتعاض المحافظة من هذا الوضع ووعدنا مرة أخرى الأسبوع المقبل سيتم النظر بحصة المحافظة وتشغيل محطات إضافية".

نائب المحافظ وصف واقع الكهرباء بـ"العقيم ولابد للمحافظة من إيجاد حلول وعدم الاعتماد على وزارة الكهرباء"، مشيرا إلى أن المحافظة "أقدمت قبل فترة على إنشاء محطة توليد عن طريق الاستثمار لكن الوزارة رفضت ذلك".

ولفت إلى أن بابل من أولى المحافظات المنتجة للكهرباء "فلدينا محطة المسيب الحرارية والمحطات الغازية ويبلغ إجمالي إنتاجها نحو ١٠٠٠ ميكاواط، في حين لا تحصل المحافظة على أكثر من ٢٠٠ ميكاواط، وهذا إجحاف"، على حد تعبيره.وهدد سهيل "تم الاتفاق مع عدد من أعضاء مجلس المحافظة على أنه في حال عدم تحسن الكهرباء الأسبوع المقبل فسنلجأ إلى أساليب أخرى لتعويض حصة المحافظة من الكهرباء وتزويد المواطن بما يحتاجه أسوة ببقية المحافظات"، من دون أن يوضح طبيعة الأساليب أو الوسائل التي سيعملون بها لزيادة حصة بابل من الطاقة.

وألمح نائب المحافظ إلى أنه "قبل سنتين قام مجلس المحافظة برفع المسيطرات، وحدثت أزمة في حينها بين وزارة الكهرباء والمحافظة، لذلك نتمنى تعاون الوزارة معنا لمنح المحافظة حصة كاملة وحسب الكثافة السكانية والاحتياجات". وعن دور المولدات الأهلية، قال سهيل: "عدد المولدات الأهلية في بابل كبير، والحقيقة علينا أن نشكر أصحاب المولدات الملتزمين بجداول التشغيل على دورهم الإيجابي في تأمين الكهرباء للمواطنين، وخاصة في فصل الصيف، ولا ننفي وجود البعض من غير الملتزمين وعلى هؤلاء أن يحذروا من الإجراءات القانونية التي ستتخذ ضدهم بسبب تجاوزهم على حق المواطن"، مؤكدا أن العام الحالي شهد تعاونا جيدا بين الحكومة المحلية وأصحاب المولدات.

وعن مشاريع المحافظة للعام الحالي، بين نائب محافظ بابل، أن مشاريع المحافظة لهذا العام "جيدة ومتنوعة وستحقق قفزة نوعية، فهناك ٩٠٠ مشروع نحو ٦٠ – ٧٠٪ منها تم الإعلان عنها والباقي هناك جهود حثيثة لإعلانها للاستثمار".وأضاف "تم تشكيل غرفة عمليات مركزية لمتابعة موضوع الكشوفات والتعاقدات من جهة، والإسراع بتنفيذ المشاريع المتلكئة من جهة أخرى"، مشيرا إلى أن الحصة الأكبر من هذه المشاريع لقطاع الكهرباء.

وأوضح "لدينا مشاريع لإنشاء محطات تحويل الكهرباء، وكذلك شبكات نقل الطاقة، وخطوط ناقلة لتغذية بعض المحطات"، لافتا إلى أن خطة العام الحالي "ركزت على تفعيل بعض المشاريع المنفذة من قبل الوزارات وشكلنا فريق عمل لمتابعتها والإسراع بتنفيذها وستقوم المحافظة بإحالتها وتحويل مبالغها من الوزارات إلى تنمية الأقاليم".

سهيل بين أن "هناك تعليمات من وزارة التخطيط تفيد بأن المشاريع التي تبلغ أكلافها أقل من ١٠ مليارات دينار تحول إلى المحافظة لتتولى الإعلان عنها، ولدينا قسم خدمات الوزارات سيقوم بمتابعة كل المشاريع المحالة من الوزارات إلى الحكومة المحلية وسنتولى متابعتها بشكل مباشر".

وذكر أن الخطة شملت مختلف القطاعات الخدمية والترفيهية، لكن التركيز كان على الخدمية أكثر من غيرها، موضحا أنه "تم تخصيص مبالغ للمشاريع واطئة الكلفة، منها ٣٠ مليار دينار لبناء وحدات سكنية واطئة الكلفة، وتم توجيه كتب إلى جميع الوحدات الإدارية لتزويدنا بكشوفات عن الأراضي المتوفرة لديها، فالمشكلة هي بتوفر الأراضي".

وأكد أنه سيتم "بناء مجمع سكني واطئ الكلفة في كل وحدة إدارية، ونحن جادون في ذلك وتم تكليف معاون التخطيط لمتابعة الموضوع"، معلنا أن هناك مشروعا آخر من الوحدات السكنية واطئة الكلفة مخصص من وزارة الإعمار والإسكان تبلغ كلفته ١٢ مليار دينار وكان من المفترض المباشرة به هذا العام لكن توقف لعدم توفر الأرض".

وعن المشاريع المتلكئة، أكد نائب المحافظ "لابد أن تكون هناك مشاريع متلكئة بسبب كثرة المشاريع المنفذة ولعدم كفاءة بعض الشركات ماليا أو فنيا"، مشيرا بهذا الصدد إلى أنه "تم تشكيل القسم الفني في المحافظة لمتابعة المشاريع المتلكئة، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركات والمقاولين".

وبشأن مشروع منظومة الكاميرات، أوضح سهيل أنه من مشاريع عام ٢٠١١ ولكن المحافظة أرادت أن يكون متميزا تقنيا وفنيا "وهناك عدة خطوات اتخذت لتنفيذ المشروع، فقد تم الإعلان عنه وقامت العديد من الشركات بتقديم عروضها وشكلت المحافظة لجنة لاختيار أفضل العروض".

بعد تأخير الإنجاز لمدة طويلة

إنهاء المشكلة المالية لمشروع ماء الأيمن الجديد في الموصل

□ الموصل / نوزت شمدين

أفاد رئيس لجنة الطاقة والخدمات في مجلس قضاء الموصل، بإنهاء المشاكل المالية التي كانت عائقا أمام إنجاز مشروع ماء الأيمن الجديد في منطقة حليلة جنوب المدينة.

وقال حازم الجبوري لـ"المدى": إن شركة (الوكنكرد) المجهزة لمشروع مشروع ماء الأيمن الجديد في منطقة حليلة جنوب الموصل، تسلمت مؤخراً مبلغاً من قيمة العقد، من قبل وزارة البلديات والأشغال العامة، بعد أن تم إيداعه في حسابها.

وأضاف أن أنابيب الربط تم شحنها بحرياً من الولايات المتحدة الأميركية، ومن المؤمل وصولها خلال شهرين كحد أقصى. وأشار الجبوري إلى أنه "سيتم تشغيل المحطة التي بلغت نسبة إنجازها أكثر من ٩٠٪، وسيتم سحب المياه من النهر وإعادتها، كتشغيل تجريبي لحين وصول المعدات، لاسيما أن المشروع منجز تماماً من الناحية الإنشائية، ولم يتبق سوى ربط الأنابيب".

وأقر رئيس لجنة الطاقة والخدمات بتأخر الانجاز فترة طويلة عن الموعد المحدد له، عازيا ذلك إلى أسباب خارج إرادة محافظة نينوى.

وتوقع أن يتم افتتاح المحطة، في شهر أيلول المقبل، مبينا أن الطاقة التصميمية للمشروع (٣٥٢ ألف م٢) وسيسهم بشكل فاعل في القضاء على شحة المياه في الجانب الأيمن لمدينة الموصل.

وفي ظل عدم انجاز المشروع واشتداد الحاجة إلى المياه في المناطق والأحياء السكنية التي تعاني شحة في مناطق عديدة من الموصل، أوعزت محافظة نينوى بتخصيص سيارات حوضية لنقل الماء الصالح للشرب إليها.

وقال محافظ نينوى أثيل النجيفي في حديث لـ"المدى": إن الحكومة المحلية وضعت في أولوياتها إيجاد الحلول العاجلة لمشكلة شحة المياه، لاسيما في فصل الصيف واقتراب حلول شهر رمضان. وبين أن المحافظة ستضاعف عدد الآليات الحوضية الناقلة للمياه عن طريق استئجار عدد كاف منها لسد حاجة المناطق من مياه الشرب.

المحافظ وجه أيضاً بإجراءات سريعة لمعالجة التكسرات الحاصلة في الأنابيب الناقلة للماء، لأن ذلك من شأنه توفير المياه في المناطق المحرومة منها.

وتتركز شحة المياه في الجانب الأيمن لمدينة الموصل، والسبب كما يؤكد مختصون من دائرة ماء نينوى، وجود أحياء في مناطق مرتفعة، أو في نهايات الشبكة ولا تصل إليها المياه، لاسيما في منطقة حي النهروان، أو حي (التنك) كما يطلق عليه في الموصل، وأن المشروع الجديد سينهي المشكلة تماماً.

غير أنهم يشيرون في الوقت نفسه إلى أن هناك ١٥٪ من مناطق محافظة نينوى غير مخدومة بشبكة للمياه، وأن هذه المناطق هي أقضية ونواح تقع في غرب وجنوب غرب المحافظة، وقسم منها يعاني الآن مشكلة في المياه الجوفية أيضاً، لأنها غير صالحة للشرب، كما هو الحال في ناحية التل، التي تعاني من التصحر، وزحف الرمال، ويقوم الأهالي هناك بالاعتماد على شراء المياه بواسطة سيارات حوضية.

موظفو الوقف الشيعي يتهمون رئاسته بتعريض حياتهم للخطر

□ بغداد / مهند جواد

اتهم موظفو ديوان الوقف الشيعي رئاسة الديوان بتعريض حياتهم للخطر، بإجبارهم على الدوام في مبنى الوقف الذي يحتوي على إشعاعات سامة سببها انفجار سيارة مفخخة أمامه مطلع الشهر الجاري، وهو ما نفته رئاسة الديوان.

وقال موظف في الوقف الشيعي، رفض الكشف عن اسمه، في اتصال مع "المدى": إن "مبنى ديوان الوقف الشيعي يحتوي على إشعاعات سامة ناجمة عن الانفجار الذي استهدف المبنى مطلع الشهر الجاري"، على حد قوله. وأضاف "على الرغم من علم رئاسة الوقف بهذا الأمر إلا أنها تجبرنا على الدوام في هذا المبنى"، مبديا تخوفه من أضرار هذه الإشعاعات على حياتهم.

وكانت سيارة مفخخة يقودها انتحاري انفجرت صباح الاثنين الرابع من شهر حزيران الجاري، بالقرب من مبنى ديوان الوقف الشيعي وسط بغداد ما أسفر عن استشهاد وإصابة العشرات.

ولفت الموظف إلى أن "المئات من موظفي ديوان الوقف الشيعي تظاهروا ونظموا اعتصاما الأسبوع الماضي داخل المبنى الدائرة في باب المعظم شمالي بغداد، مطالبين رئاسة الوقف بتوفير حماية كافية لهم بعد تصاعد وتيرة الانفجارات التي تستهدف مقرهم وتعرضهم لعمليات قتل من قبل جماعات مجهولة الهوية".

وتابع بالقول: إن "المتظاهرين طالبوا أيضا بتعويض شهداء وجرحى التفجيرات التي استهدفت الوقف، كما طالبوا بتحسين رواتبهم وشمولهم بمخصصات وظيفية أسوة بباقي المؤسسات المرتبطة بمجلس الوزراء".

وبيّن الموظف أن "المتظاهرين أشاروا إلى وجود عزلة كبيرة بين رئاسة الديوان التي تتخذ من بناية محصنة في الجادرية مقرا لها فيما يتواجد الموظفون البسطاء في بناية خربة تفتقر لأبسط المقومات لأن تكون دائرة حكومية".

وأعرب المتظاهرون عن "عدم استعدادهم لتقديم المزيد من الخسائر في الأرواح في ظل عدم الاهتمام والرعاية بموظفي الديوان وفي ظل تلقي الديوان المزيد من التهديدات المستمرة من قبل تنظيم القاعدة"، بحسب ما ذكر الموظف.

من جانبه، أكد رئيس ديوان الوقف الشيعي، صالح الحيدري، أنه "لا وجود لأي مواد مشعة في مبنى الوقف". وأشار الحيدري في اتصال مع "المدى"، إلى أنه "خاطب الجهات المسؤولة من أجل فحص موقع التفجير للتأكد من عدم وجود أية مواد ملوثة أو إشعاعات"، مضيفا أن "التقارير جاءت إيجابية وأكدت سلامة المبنى وعدم تعرضه للتلوث الإشعاعي".

ولفت إلى أن "المتظاهرين لهم مطلب واحد وهو شمولهم بمخصصات الخطورة"، مشيرا إلى أن "ديوان الوقف الشيعي بعث بطلب إلى رئاسة مجلس الوزراء من أجل شمول موظفيه بمخصصات الخطورة ونحن بانتظار رد المجلس على الطلب".

وذكر الحيدري أن دائرته "سارعت إلى منح الشهداء والجرحى تعويضات مادية".

وبشأن حماية موظفي الوقف الشيعي قال الحيدري: "ليس بإمكان الوقف الشيعي إيقاف الإرهاب"، مؤكدا أنه "خاطب الجهات الأمنية من أجل توفير حماية أكبر لمبنى الديوان".

كربلائيون يتخوفون من سوء خزن المواد الغذائية

□ كربلاء / أمجد علي

يبدي المواطنون في كربلاء تخوفهم من عملية خزن المواد الغذائية واستيرادها، بعد تواتر الأخبار من الدوائر الصحية عن ضبط ومصادرة كميات كبيرة من تلك المواد غير الصالحة للاستهلاك البشري.

ويقول المواطن محمد سعيد لـ"المدى": إنه حين يرى المواد الغذائية المعروضة في الشوارع وخاصة أصحاب مكاتب بيع الجملة ينتابه شعور بأنه يتناول السموم رغما عنه، بحسب تعبيره.

ويضيف "الألبان واللحوم والأغذية والمعليات الأخرى والبسكويت والحلويات وغير ذلك عرضة للشمس، ما يسرع بتلفها".

فيما يشير المواطن سجاد علي إلى أنه مجاور لأحد باعة الجملة، ويصف كيفية خزن المواد الغذائية قائلا: "العمال يرمون العلب والكارتونات وكأنها كرة، ويتم تخزينها تحت سقوف متآكلة رطبة وهي عادة ما تكون بيوت قيمة عارية الجدران وأرضيتها عبارة عن (صبة) إسمنتية قديمة كثيرة الحفر".

ويؤكد أن هذه المخازن "تكثر فيها الجرذان الكبيرة والحشرات، ما يجعل المواد وسيلة لانتشار الأمراض بين المستهلكين".

ويعبر المواطن محمد تقي وهو يستمع إلى حديث سجاد علي، عن اشمئزازه مما يتناوله ومما وصل إليه الأمر في تخزين الطعام، ويقول: "حتى في الجيش السابق لم نصل إلى هذه الحالة في أشد الحروب فتكا، أتمنى لو أنني لم استمع لهذا الحديث لأبقى غافلا متغافلا ما يجري".

لكن بائع الجملة أحمد ينفي صحة هذا الكلام، لكنه يؤيد أن الأماكن غير صالحة للخزن "ولكن المواد الغذائية لا تبقى لفترة طويلة إذ يتم تصريفها على بائعي المفرد الذين عليهم خزن المواد بشكل جيد"، على حد قوله.

ويلفت أحمد إلى أنه ليس هناك أماكن جيدة لتخزين المواد كما أن بدلات الإيجار مرتفعة جدا.

من جانبه، يوضح المتحدث الإعلامي باسم دائرة صحة كربلاء جمال مهدي عباس، في حديثه لـ"المدى"، أن فرق شعبة الرقابة الصحية ضبطت خلال المدة الماضية أكثر من ١٨ طنا من المواد الغذائية التالفة تنوعت بين دجاج برازيلي وسعودي وألبان وحلويات وطرشي وسمك ومربى وزيتون، إضافة إلى إتلاف ٢٩ ألفا و ٢١١ لترا من المواد السائلة كالحليب والمشروبات الغازية والعصائر والمثلجات وشراب طاقة وماء ورد.

ويؤكد أنه تم إغلاق ٣٤ محلا مخالفا للشروط الصحية، فضلا عن فرض غرامات مالية على عدد من المخالفين للشروط الصحية بلغت ٤٠ غرامة تراوحت مبالغها بين ١٠ – ٢٥٠ ألف دينار.

ويوضح عباس أن فرق الرقابة الصحية قام خلال أسبوع واحد بفحص ٤٩٣ طنا من المواد الغذائية الداخلة إلى المدينة من اللحوم المستوردة والأسماك المجمدة والدجاج وملحقاته والألبان ومشتقاته وحلويات ومصنعات غذائية وخضروات معلبة وعصائر والمثلجات، إضافة إلى فحص ٤٢٥ طنا من بيض مائدة.

مدير شعبة إدارة الجودة في دائرة صحة كربلاء البكتريولوجي سلام القريني، قال في حديثه لـ"المدى": إن المواد المستوردة والتي تخزن بطرق بدائية تكون معرضة لغزو الأحياء المجهرية المنتشرة في كل مكان، والتي تسمى "الأحياء المجهرية الانتهازية، كونها تنتهز أي فرصة لإتلاف المواد الغذائية".

وبين "المواد الغذائية المعلبة لا تختلف كثيرا عن المواد الغذائية الأخرى من ناحية تأثرها بالأحياء المجهرية، فهي أيضا تحدث داخلها انقسامات، بل وتزيد من فترة وتحول الغاز إلى أول أوكسيد الكاربون بحيث تنتفخ وتتعفن".